يحتل النظام البنكي في الوقت الحالي أهمية بالغة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتزداد أهميته مع التطورات التي يشهدها المحيط المالي الدولي، حيث تلعب البنوك التجارية دورا مهما في تحريك مختلف فعاليات الاقتصاد باعتبارها من أهم وأنشط المؤسسات المالية العاملة داخل النظام البنكي، ونظرا للطبيعة الخاصة لنشاط البنوك التجارية فإنها تتميز بدرجة عالية من المخاطرة، وهذا ما يستدعي وضع معايير ومتطلبات كمية ونوعية تسمح بتخفيف تعرضها لهذه المخاطر.

حيث يعتقد معظم خبراء البنوك أن "المخاطرة والقروض توأم"، مما يعني أنه لا يمكن تفادي المخاطرة في العمل البنكي، وإنما يمكن اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها، وهذا من خلال الدقة في اختيار العملاء واتخاذ الضمانات الكافية، ويلعب البنك المركزي دورا مهما في الحد من مخاطر القروض من خلال أدوات الرقابة عليها، وضبط أداء البنوك على النحو الذي يضمن سلامة مركزها المالي ويحول دون تعرضها للانهيار.

1- اختبار الفرضيات:

بناءا على ما تم استعراضه خلال مراحل البحث يمكن اختبار الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:**

إدارة مخاطر القروض البنكية هي عبارة عن مجموع الإجراءات والتقنيات التي من شأنها التقليل أو التحكم في المخاطر التي يتعرض لها البنك عند منحه القروض، حيث تم التوصل إلى أن إدارة مخاطر القروض هي عملية تحديد وقياس وتقييم مخاطر القروض الممنوحة وكذا إعداد الخطط لتجنبها والتقليل منها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية؛

- **الفرضية الثانية:**

إن إصدار قرار الموافقة بمنح القرض بالنسبة لأي بنك تجاري مشكلة كبيرة حيث أن أي خطأ عند منحه قد يجره لمشاكل تؤدي به إلى إفلاس البنك، كما حدث في الأزمة المالية العالمية(أزمة الرهن العقاري)، وهذا ما دفع بالوكالة لدراسة معمقة لحالة العميل ماضيا ومستقبلا باستعمال مختلف الأساليب والتقنيات لتقييم هذا القرض واتخاذ الإجراءات الوقائية قبل الدخول في الأساليب العلاجية، والتي قد تكون دون طائل وقد توصله إلى حالات ميؤوس منها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية؛

- **الفرضية الثالثة:**

إن المعايير المتبعة من طرف البنك من دراسة محكمة لطلبات القروض ومراجعة الميزانيات المحاسبية للمشاريع المراد تمويلها بشتى الأساليب من طرف لجنة القرض وكذا فرض الضمانات الكافية والتي في معظم الأحيان تفوق قيمة القرض الممنوح تتجلى من خلالها السياسة الاقراضية المحكمة للبنك محل الدراسة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية المطروحة؛

- **الفرضية الرابعة:**

يمكن القول أن الخطر الأكبر ضررا والذي يتعرض له بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو خطر عدم التسديد، لذلك فإن التقنيات والإجراءات التي يتخذها قبل منح القروض تتضمن الضمانات اللازمة والتي تسمح له بتغطية

هذه المخاطر ومواجهتها هي الوسيلة الانجح لضمان استرداده لقيمة القرض أو لجزء منه، وهذا ما تم تأكيده من خلال الدراسة التطبيقية التي أثبتت ذلك، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

2- نتائج البحث:

- ✓ تلعب البنوك التجارية دورا فعالا في تقديم القروض، ومنه المساهمة في إنعاش النشاط الاقتصادي من خلال منحه القروض خاصة القروض الاستثمارية؛
- ✓ البنك يحاول دائما البحث عن أفضل الأرباح الممكنة من وراء استخداماته المختلفة على حد أدني من السيولة اللازمة؛
- ✓ إدارة مخاطر القروض من أهم مهام البنوك التجارية، فإن مستقبلها يعتمد كثيرا على الكيفيات التي تدير بها هذه المخاطر المتعددة التي تنشأ من تقديمها للقروض خاصة خطر عدم التسديد؛
- ✓ إن عملية منح القروض لا تخلو من المخاطر التي يعمل البنك على تفاديها والتقليل منها ولذلك يقوم البنك بوضع ضمانات لهذه القروض؛
- ✓ يعتمد البنك عند منحه للقروض على مجموعة من العناصر المحددة حيث انه يقوم بمنح القروض بناءا على هذه المحددات؛
- ✓ يعتبر اختيار الضمانات وتحديد قيمتها، من المحطات الأساسية وأحد الشروط الجوهرية التي يبنى على أساسها قرار رفض أو قبول منح القرض، وغالبا ما تتجه البنوك إلى طلب ضمانات عينية لا شخصية بهدف التغطية الجيدة للقرض واسترجاع حقوقه.

3- الاقتراحات والتوصيات:

- ✓ العمل على تكوين وتأطير السلطات الرقابية، من خلال العمل الميداني في التكوين؛
- ✓ تدعيم التعاون بين مختلف مستويات الرقابة (اللجنة البنكية، محافظي الحسابات، الرقابة الداخلية...) لزيادة فعالية هذه الأخيرة؛
- ✓ ضرورة المراقبة الدائمة لمسئولي المؤسسات البنكية لموظفيها خاصة إذا علمنا أن آجال دراسة الطلبات طويلة نوعا ما؛
- ✓ توفير استقلالية أكبر للبنوك والمؤسسات المالية، ورفع الوصاية عنها خاصة فيما يتعلق بسياستها الاقراضية؛
- ✓ السعي إلى الإفصاح عن حجم وهيكل الأموال الخاصة وكذا الاستراتيجيات المتبعة في تسيير المخاطر، ولكن كل هذا سيكون بتنشيط السوق المالي؛
- ✓ ضرورة اعتماد البنك على نماذج حديثة في تقديرها للمخاطرة بدلا من الطرق التقليدية من اجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة وربح الوقت من جهة أخرى؛
- ✓ على البنوك السعي لإيجاد محيط عمل والعمل على تمويل الاستثمارات التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني؛

- ✓ ضرورة توفير القروض اللازمة لتمويل الاستثمارات خاصة الموجهة للقطاعات الهامة في الاقتصاد؛
- ✓ إلغاء القيود المعرقلة لطلبات القروض والحصول عليها، خاصة ما تعلق منها بطول مدة دراسة الملفات، فضلا عن كثرة الوثائق المطلوبة وتعقد الإجراءات الإدارية؛
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار عنصر المخاطرة وعدم التأكد في عملية التقييم والاختيار، لأن أي خطأ في تجسيد مشروع غير فعال قد يشكل خسائر كبيرة للمؤسسة وهذا ما يدفعها للوقوع في خطر عدم التسديد؛
- ✓ وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن النظام البنكي الجزائري يضم عددا هاما من البنوك والمؤسسات المالية خاصة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ذلك لكونه يقوم بتدعيم قطاعات حساسة في البلد كقطاع الزراعة وتدعيم الشباب، وهذا ما يستدعي من السلطات الرقابية أن تكون أكثر احتراسا ويقظة تجاه المستجدات التي تطرأ على الرقابة الاحترازية.

4- آفاق البحث:

بالنظر إلى محددات الدراسة التي دفعتنا إلى التركيز على أحد جوانب الموضوع المدروس "إدارة مخاطر القروض البنكية ودورها في تحسين عمل البنوك التجارية" ارتأينا أن نقترح بعض العناوين التي يمكن أن تكون بحوث مستقبلية، أو تكمل مختلف زوايا هذا البحث والتي نذكر منها:

- ✓ اثر السياسة الاقراضية المتعمدة في البنوك الجزائرية على الاستثمار المحلي؛
- ✓ أنظمة المعلومات ودورها في معاجلة مخاطر القرض؛
- ✓ تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق القروض البنكية؛
- ✓ استراتيجيات التحوط في البنوك الجزائرية.